

سلسلة قيادةً رياديةً :
نحو صناعة تعليم عربيٍّ مُستدامٍ

التعليم

اللبنة الأولى لبناء الإنسان والمجتمع

(2 - 20)

د. خميس بن عبيد العجمي

رئيس الاتحاد العربي للمدارس الخاصة
رئيس مجلس أمناء مدارس كينو الخاصة بسلطنة عمان



يمثل التعليم الجيد حجر زاوية البناء لأي مجتمع؛ لما له من دور محوري في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، ولما له من أهمية في تطور المجتمع واستقراره، ومساهمته بانخفاض معدلات البطالة في الدول التي تولي اهتماماً بنوعية المخرجات وفق احتياجات مجتمعاتها، فتعمل على وضع الخطط المناسبة لتغطية تلك الاحتياجات، مما يقلل من مستويات الفقر والجريمة ويعزز الأمن المجتمعي.

كما ويمثل التعليم الجيد مرحلة استكمال النضج الفكري للأفراد، من خلال تهيئتهم لعملية التكيف والتوافق الاجتماعي، وذلك بإكسابهم المبادئ والمعلومات والمعارف والسلوكيات من مختلف البرامج والمقررات والمناهج الدراسية التي يتعلمونها، إذ يتم تنمية مهاراتهم وقدراتهم العملية والعلمية بتخصصات متنوعة يلتحقون بها، مما يؤهلهم للاندماج في سوق العمل بما يتناسب مع احتياجاتهم واحتياجات المجتمع.

ويلعب التعليم دوراً تنموياً في تعزيز القدرات المعرفية للأفراد من حيث التفكير المنطقي واتخاذ القرارات، فيصبح بالنسبة للأفراد وسيلة للابتكار والإبداع، من خلال توفير البنية التحتية المناسبة والداعمة لابتكاراتهم وإبداعاتهم العملية في مختلف التخصصات، مما يجعل الفرد ركناً حيوياً مساهماً في نشر العديد من القيم البناءة، من مثل قيمة المسؤولية الفردية ودورها في خدمة احتياجات المجتمع وبناء النسيج المجتمعي، ونشر قيم التسامح والسلام في ضوء فلسفة "امحها يا علي"، وقيم تقبل الآخر واحترامه، وتقدير الذات، وغيرها من القيم التي أضحت نمطاً وأسلوب حياة لدى المجتمعات الإنسانية.

ويؤدّي التّعلّم دورَه في تغيير حياة الأفراد والشّعوب المتقدّمة والنّامية على حدّ سواء، إذ تبرز أهميته في العديد من مجالات تطوير الشّعوب، والنّهوض بالمجتمعات، وزيادة قدرتها الذاتيّة على مواجهة التّحدّيات الحضاريّة والتّطوّرات المتسارعة في عصر العولمة والأنظمة الرّقميّة، ومن أهمّ الجوانب التي تبرز دور التّعلّم وأهميّته أنّ التّعلّم الجيّد أداة أساسيّة في إحداث الحراك الاجتماعيّ وتطوير الأفراد وتقدّمهم؛ بما تحمله البرامج التّعليميّة المختلفة من نظم ومعايير وعادات وأخلاقيّات وقيم تحيط الفرد وتؤهلّه للتّقدّم في السّلم الاجتماعيّ علمياً وعملياً، كما أنّه عامل لنهوض أيّ دولة مدنيّة، وهو منوط بإرساء قواعد التّعلّم السّليمة والمخطّطة بشكلٍ منهجيّ علميٍّ، وفقاً لاحتياجات أفراد المجتمع، وهو ركيزة أساسيّة لإرساء قيم الشّورى والديمقراطيّة الصّحيحة النّابعة من روح ديننا الإسلاميّ الحنيف، فضلاً عن قيامه بتعزيز الأمن الوطنيّ والقوميّ، وتعزيز الانتماء من خلال غرس القيم الوطنيّة، والأخلاق الإيجابيّة ومدّ جسور النّجاح والخبرات من الحضارات القديمة لبناء المستقبل القادم، وتوعية النّشء حول حقوقهم وواجباتهم نحو مجتمعاتهم وأوطانهم، وتنمية مهاراتهم ليصبحوا منتجين، ممّا يقلّل من معدلات الفقر والبطالة، وهذا بدوره يحدّ من التّطرّف بما يقدّمه من بدائل فكريّة، وما يعطيه من تعليم للأفراد لكيفيّة التّفكير النّقديّ وتحليل المعلومات، ويحفّز الابتكار ويشجّع على التّفكير النّقديّ والإبداعيّ، ويعزّز التعاون الدوليّ من خلال تبادل الخبرات والمعارف، فهو حجر زاوية وركن منيع لتحقيق وحدة وطنيّة وتماسك اجتماعيّ داخليّ، وهو عامل مهمّ للتّطور الاجتماعيّ والاقتصاديّ والثقافيّ والسياسيّ والأمنيّ، وركيزة لتطوير التّفكير، ورافد للطّموح الشّخصيّ للأفراد الذين يمثّلون الموارد البشريّة لأيّ دولة، وهو معيار وطنيّ قوميّ للشّعوب؛ لذا لا مفرّ من أن تخصّص للأنظمة التّعليميّة الميزانيّات الكافية، والإمكانيّات التّكنولوجيّة الملائمة، والكوادر البشريّة المؤهّلة بشكلٍ مناسب.

كما ويعمل التّعليم الهادف على تحقيق التّمية الشّاملة، إذ يعدّ من أهمّ العوامل التّنمويّة، فضلاً عن ذلك فهو يسهم في نشر الوعي بالقضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، ويعزّز الاستقلالية والحرية؛ لتمكين الأفراد من بناء مجتمع ديمقراطيّ متطورّ وفقاً للمعايير العلمية والقيمية، إلى جانب دوره الحيويّ في نقل القيم الأخلاقية الإيجابية إلى أجيال المستقبل وبناء مجتمع مترابط ومتسامح، فالمجتمعات القديمة أو الحديثة لا تترك تعلّم أبنائها بلا هدف، بل تقوم بربط التّعليم والتّعلّم بأهداف قد تكون ظاهرة أو ضمنية، وذلك بما يتناسب ودرجة تقدّمها، وتبعاً للوضع الاجتماعي والاقتصادي والديني والسياسي.

كما و يعدّ المعلّم أساس العملية التّعليمية ومحوها، فالهدف من منظومة التّعليم تمكين المعلّم من القيام ببناء جيل قياديّ يمتلك قدرات ومهارات تؤهله للمشاركة والمساهمة في التنمية الوطنية، كما أنّه المنفّذ للبرامج التّعليمية بمختلف أنواعها وتخصّصاتها؛ لذا لا بدّ من الاهتمام ببناء المعلّمين فكرياً ومعرفياً ووجدانياً وسلوكياً، وإكسابهم المهارات الحياتية القابلة للنقل، ولن يتمّ ذلك إلا بالبناء والتّخطيط لبرامج تعليمية وفقاً لاحتياجات المنظومة التعليمية، ومتابعة تنفيذها بما يحقق أهدافها المختلفة، وبوجود تقييم مرحليّ شامل؛ للتّمكن من تصحيح الثّغرات السّلبية بشكل فوريّ وفي وقتها المناسب، بما يخدم مهاراتهم وقدراتهم، فالتّعليم الهادف له دور أساسي لتطوير المعلّمين من خلال مجالين أساسيين:

(1) مجال القدرات والمهارات: إذ تعمل البرامج التّعليمية بمواءمة التّعلّم وفقاً لاحتياجات المعلّمين، من خلال تحديد الجوانب المهارية التي تنقصهم، لدعمها بتدريب تطويريّ لتتماشى مع دورهم المجتمعيّ والمؤسسيّ.

(2) مجال البناء الشّخصي: إذ يعمل التّعليم على تنقية الوسط البيئي الاجتماعي المحيط بالمعلمين؛ لبناء الجانب القيميّ والدّينيّ وصياغة العادات والسلوكيات الإيجابية المراعية للمعايير المجتمعية، وفقاً لمعايير الحق والصدق والأمانة مع النفس ومع الآخرين، ووفقاً لمقياس المنطق الذي وهبنا الله إياه، فضلاً عن كون التعليم يعمل على إعادة مكانة المعلم في المجتمع، والحفاظ على هيئته واحترام الآخرين له.

كما أنّ هناك العديد من التّغييرات الحاصلة في المجتمعات، وهذه التّغييرات دليل نموّ وحياة، فديدن الحياة تغيّر وحركة، وإلاّ فثباتها موت وفناء، وهذا التّغيير الحاصل هو تغيّر طبيعيّ في المنظومة الحيائية، تغيّر منعكس في محصلته على المجتمع ككلّ، وليس عشوائياً أو اعتباطياً، وهذا التّغيير هو ما أوجد معنى جديداً للتّعلّم، وأعطى أهميةً لدور الفرد في تطوير المجتمع، فالفرد يعيش في مجتمع ويمثّل وحدة من نظامه، بالتّالي فإنّ أيّ خلل لدى الفرد يؤثر في نظام المجتمع كلياً.

ولأنّ الإنسان اجتماعي بطبعه؛ فهو لا يستطيع العيش إلا ضمن جماعات تعمل على تقدّم المجتمع وتطويره، إذ إنّ تطوّر أيّ مجتمع يعتمد على قدرات أفرادهم ومهاراتهم، فالغاية الأساسية للتّعليم هي تطوير قدرات الفرد ليصبح عضواً فاعلاً في جماعة، ويعيش ضمن جماعة بتفاعل وتوافق مع تقاليدّها ومفاهيمها، ويسعى معها لتحقيق أهدافها التي تصبّ في منظومة تطوير المجتمع ككلّ.

ومن هذا المنطلق، تؤكد الاتجاهات التعليمية المعاصرة على أهمية تنمية التفكير الإبداعي والابتكاري، ورفع مستوى الأخلاق والقيم والمهارات القيادية لدى أجيال المستقبل؛ لمواجهة مطالب عصر التكنولوجيا والمجال الرقمي؛ ولتمكينهم من تنمية بلدانهم وبناء مجتمعاتهم، ولن يتأتى ذلك في ظل التعليم التقليدي وأساليب التدريس القديمة، فالتعليم في عصرنا الراهن يركز على بناء الأفراد؛ ليتحملوا مسؤولياتهم وينهضوا بمجتمعاتهم، إذ يعمل التعليم على تنمية المجتمع ثقافياً وفكرياً، اقتصادياً وقيماً، ولذا تبرز حاجة المجتمعات العربية للتخطيط لتعليم جيد وفقاً لمعايير وضوابط عديدة، منها:

القضاء على ظاهرة الأمية بأنواعها بما فيها الأمية الرقمية، والوصول بأفراد المجتمع إلى مرحلة الاستقرار والرفاه، والعمل على تحسين المستوى المعيشي والاقتصادي من خلال القضاء على البطالة وتطوير قدرات الأفراد ومهاراتهم بما يتناسب ومتطلبات سوق العمل، وتحسين الجانب الصحي للمجتمع، وتطوير الجانب القانوني، من خلال خفض مستوى الجريمة في المجتمع بسن القوانين الرادعة والتنظيمية على الجميع دون تمييز، والاحتفاظ بالتراث الثقافي للمجتمع من الاندثار، بالعمل على نقله إلى أجيال المستقبل بواسطة البرامج التعليمية المختلفة، وإدخال التكنولوجيا المناسبة في التعليم للمساهمة في تطوير الأنظمة التعليمية.

وبعد،

فإن التعليم الجيد يعد عاملاً مهماً للوصول لتعزيز الانتماء الوطني والقومي، إذ إن القضاء على الأمية والبطالة بين أفراد المجتمع، وتحسين المستوى المعيشي والاقتصادي، وتطوير الجانب الصحي والقانوني، إلى جانب الاحتفاظ بالتراث الثقافي، دون الانسلاخ عن الهوية العربية والإسلامية الأصيلة، يمكن تنفيذه من خلال منظومة تعليم جيد، وبتنظيم ممنهج لإدخال التكنولوجيا في التعليم، واستخدام أساليب التعليم الحديثة، مما يؤدي إلى تمكين الأفراد للقيام بدورهم في بناء الأوطان وتنميتها.